



"حل الدولتين" يلفظ أنفاسه: ماذا عن خيار "الدولة الواحدة"؟

بقلم: ديفيد م. هالبنغر

ليس اليمين الإسرائيلي، الذي شجعه اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، هو الفصل الوحيد الذي يطالب الآن بدولة واحدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. فقد بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بالتساؤل هي أيضاً عما إذا لم يكن ذلك فكرة سيئة. على الرغم من أن لديها وجهة نظر مختلفة جذرياً حول ما ستبدو عليه تلك الدولة الواحدة.

وبينما ينحسر زخم الحل القائم على الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أصبح كلا الجانبين يقيان نظرة أخرى على فكرة الدولة الواحدة.

لكن هذا الحل كان منذ وقت طويل إشكالياً بالنسبة لكلا الجانبين.

بالنسبة للإسرائيليين، سوف يعني استيعاب ثلاثة ملايين فلسطيني من الضفة الغربية إما التخلي عن الديمقراطية، أو القبول بنهاية فكرة الدولة اليهودية.

كما أن الفلسطينيين، الذين لا يرغبون العيش في ظل ظروف تشبه الفصل العنصري أو الاحتلال العسكري، نظروا أيضاً إلى حل دولتين على أنه أفضل أمل لهم.

والآن، للمرة الأولى منذ أن أعلنت دعمها لدولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في العام ١٩٨٨، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تناقش بجدية إذا ما كانت ستبني خيارات بديلة، بما في ذلك السعي إلى تحقيق خيار الدولة الواحدة.

يقول مصطفى البرغوثي، الطبيب وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي توقع البعض احتمال أن يجري تغييرات في استراتيجية الحركة الوطنية الفلسطينية الشهر الماضي: "هذه المسألة" تهيم على النقاشات".

ويتصور أنصار الفكرة من الفلسطينيين دولة واحدة بحقوق متساوية للفلسطينيين واليهود. وسوف تكون للفلسطينيين سلطة سياسية متناسبة، ممن سيشكلون - بالنظر إلى الاتجاهات الديموغرافية الراهنة - أغلبية قبل مرور وقت طويل، ما سيؤذن بنهاية المشروع الصهيوني.

لكن هذه النتيجة غير مقبولة لدى الجناح اليميني الإسرائيلي الذي يضغط من أجل ضم الأرض في الضفة الغربية المحتلة حيث الأقم المستوطنون مجتمعات محلية، في حين يتم اختزال أماكن وجود الفلسطينيين إلى المناطق التي يعيشون فيها الآن. وفي المقابل، يعترف مؤيدو هذه الأفكار الإسرائيليون بحرية بأن المناطق الفلسطينية ستكون أقل بكثير من أن تشكل دولة، كبدائية على الأقل، بل إن رئيس الوزراء، بنيامين نتانياهو، وصفها بأنها "دولة - منقوصة". وفي نهاية المطاف، كما يقول هؤلاء المؤيدون، ربما يحقق الفلسطينيون دولة في كوندرايالية مع الأردن أو مصر، كجزء من إسرائيل، بل وربما بشكل مستقل، وإنما ليس في وقت قريب.

وكان الجانبان قد أبدأ رسمياً منذ فترة طويلة فكرة حل الدولتين للصراع، في حين اتهم كل منهما الآخر بإخفاء خطط للاستيلاء على كامل الأرض. لكن إعلان ترامب الأخير عن مدينة القدس غير الحساسات كلها.

لم تؤيد حكومة ترامب فكرة حل الدولة الواحدة، وهي تعمل على إعداد خطة سلام خاصة بها، وتصبر على وجوب أن يتم التفاوض على أي اتفاق نهائي، بما في ذلك الحدود، بين الجانبين. لكن قرار كانون الأول الماضي الذي اتخذته الرئيس بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في تحد لسياسة الولايات المتحدة التي استمرت عقوداً وتمتعت بإجماع دولي ومن دون ذكر للمطالب الفلسطينية بالمدينة، نَظر إليه على أنه يضع إبهام الولايات المتحدة لترجيح الكفة الإسرائيلية من الميزان. وقال صائب عريقات، المفاوض الفلسطيني المخضرم، إن إعلان ترامب كان بمثابة توجيه ضربة الموت لحل الدولتين، وأنه يجب على الفلسطينيين تحويل تركيزهم إلى إقامة "دولة واحدة يتمتع مواطنوها بحقوق متساوية". وقد اكتسب موقفه منذ ذلك الحين زخماً وجاذبية في أوساط القيادة الفلسطينية. وفق هذه الفكرة، سوف تتحول الحركة الفلسطينية إلى خوض صراع من أجل تحصيل الحقوق المدنية المتساوية، بما في ذلك حرية التنقل والتجمع والتعبير، والحق في التصويت في الانتخابات الوطنية. وقال البرغوثي: "ذلك قد يعني أن فلسطينياً يمكن أن يكون رئيس الوزراء".

تشكل فكرة الدولة الواحدة، بالنسبة لمؤيديها الفلسطينيين، عزاء مريراً بعد عقود من السعي إلى إقامة دولة بموجب اتفاقات أوسلو للسلام، والتي يعتقد الكثيرون أنها لم تحقق شيئاً سوى توفير الغطاء لإسرائيل وشراء الوقت لها لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية.



الاستيطان يقتل حل الدولتين.

وقال أسعد غانم، المحاضر في العلوم السياسية بجامعة حيفا، والذي يعمل مع مجموعة من الإسرائيليين والفلسطينيين منذ بعض الوقت على وضع إطار استراتيجي لإقامة دولة واحدة: "إنك عندما تؤيد حل الدولتين، فإنك تدعم نتيائهما. لقد أن الأوان لكي نقدم نحن الفلسطينيين بديلاً".

ثمة الكثير من الجهود التي يتم بذلها حالياً في هذا السياق، وتعتزم مجموعة عمرها ١٠ سنوات تدعى "الحركة الشعبية لأجل الدولة الديمقراطية الواحدة" بقيادة راضي الجراعي، القيادي السابق في حركة فتح والذي قضى ١٢ عاماً في السجون الإسرائيلية بعد مساعده في قيادة الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، تعتزم شن حملة إعلامية لشرح الفكرة لسكان الضفة الغربية.

ويقول الجراعي: "إنهم يعتقدون أن هذا يعني أن يحمل الفلسطينيون الهوية الإسرائيلية ويعيشوا في ظل نظام فصل عنصري. لكن فكرتنا أو إقامة دولة ديموقراطية واحدة، من دون امتيازات لليهود أو أي جماعة عرقية أو دينية أخرى".

وثمة آخرون يتحدثون عن صياغة نموذج مبدئي لدستور هذه الدولة الواحدة، أو تشكيل حزب سياسي في إسرائيل والضفة الغربية للدفع من أجل كتابته.

يقول حمادة جابر، المنظم في مجموعة تدعى "مؤسسة الدولة الواحدة" إن "ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الفلسطينيين يؤيدون فكرة الدولة الواحدة بينما لا يتحدث أحد عن ذلك". ويضيف: "إذا كان هناك على الأقل حزب سياسي واحد على كل جانب، والذي يتحدث عن الفكرة ويتبنى هذه الاستراتيجية، فإن الدعم سينمو".

ويقول خليل الشقاقي، مستطلع الآراء الفلسطيني، إن هذه الفكرة تتمتع بدعم أقوى بين الشباب، وخاصة الطلاب والمهنيين الذين طالبوا بإحداث تغيير في الاستراتيجية منذ الربيع العربي في العام ٢٠١١.

وبالنسبة لليمين الإسرائيلي، فإن التخلي عن هدف حل الدولتين هو أمر جيد، حيث يتم من خلاله تجنب تهديد طويل الأجل، وينظر الكثيرون إلى غزة، التي انسحبت منها إسرائيل من جانب واحد في العام ٢٠٠٥، ويتصورون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية تستولي عليها منظمة "حماس" المتشددة بالمثل، وحيث تتساقط الصواريخ على مطار بن غوريون من الشرق، بدلاً من المزارع وأبنية المدارس من الجنوب.

لكن اليمين الإسرائيلي لم يشرح تماماً كيف ستتغلب دولته الواحدة على المعضلة الديموغرافية. فسوف يؤدي استيعاب ما يقرب من ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية إلى نهاية فكرة الدولة اليهودية أو تدمير الديمقراطية الإسرائيلية في حال خرم الفلسطينيون من التمتع بحقوق متساوية. ولن تكون حتى أغلبية يهودية ضئيلة قادرة سياسياً على حرمان الفلسطينيين من المواطنة الكاملة والحقوق في دولة واحدة ذات سيادة.

يقول يوفاف كيسستش، عضو البرلمان الإسرائيلي من حزب نتانياهو، والذي يدفع بخطة للحكم الذاتي الفلسطيني مستخدماً

الأسماء التوراتية للضفة الغربية: "ما كنت لأعطي الجنسية أبداً لأجزاء كبيرة من السكان العرب في יהודה والسامرة". ويقول كيسستش إن ما تبقى من المناطق الفلسطينية يمكن أن يصبح جزءاً من الأردن أو مصر، أو أن يصبح نوعاً من "الدولة المنقوصة"، والتي تتمتع بسيادة محدودة. وفي الوقت نفسه، يقول إنه مستعد للقبول بإعطاء الجنسية الإسرائيلية الكاملة لحوالي ٣٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية، من الذين يعيشون في المناطق التي يريد أن تؤكد إسرائيل سيادتها عليها. لكن مثل هذه الخطوة لن تكون مقبولة لدى الفلسطينيين. ولعل ما تشترك فيه هاتان الرؤيتان المتباينتان بحدة حول الدولة الواحدة هو وجود قناعة بأن حلاً يقوم على مبدأ الدولتين أصبح بعيد المنال.

من المؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تتخلى تماماً عن حل الدولتين، وهي ما تزال تتابع السبل الدبلوماسية الأخرى. وقد دعا عريقات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، مؤخراً، إلى العمل على أساس الالتزامات السابقة بقطع العلاقات مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال البرغوثي في مقابلة: "إننا ندرك أن علينا أن نكون حذرين للتأكد من أن العالم لا يسيء فهمنا. إذا ما حل الدولتين، فإن ذلك سيكون مسؤولية إسرائيل وليس مسؤولية الفلسطينيين". ولكن إذا كان الإسرائيليون هم الذين يقتلون هذا الحل، وهم في بصد ذلك الآن -ولأسف بمساعدة إدارة ترامب- فإن الخيار الوحيد الذي يتبقى لنا هو محاربة نظام الفصل العنصري وإسقاطه، وهو ما يعني دولة واحدة بحقوق على قدم المساواة للجميع".

ثمة شكوك تسود بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء بأن القادة الفلسطينيين مثل عريقات ومحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، يمكن أن يتخلوا حقاً عن عملية أوسلو في أي وقت، وهي التي كرسوا حياتهم المهنية لها. ومن ناحية أخرى، إذا -وعندما- يتم انتخاب حكومة إسرائيلية أكثر ليبرالية، فإنها يمكن أن تعيد إحياء عملية السلام على أساس الدولتين. لكن التكاليف والصعوبة السياسية التي يطوي عليها سحب الإسرائيليين من الضفة الغربية تزداد مع كل أسرة مستوطنة تنتقل للعيش في "المناطق" الفلسطينية. يشير دانيال ك. كيرتزر، الأستاذ في جامعة برينستون والذي عمل سفيراً لدى مصر في عهد إدارة كلينتون لدى إسرائيل في عهد جورج بوش، إلى أن حوالي ١٢٠,٠٠٠ عامل فلسطيني يذهبون إلى إسرائيل كل يوم.

ويضيف كورتزر: "أنت وأنا سوف نقول: 'ذلك لن يحدث أبداً، سوف يعودون إلى صوابهم'. ويضيف: "ولكن، إلى متى يمكنك العيش مع الوضع الراهن؟ سوف نستيقظ ذات يوم وسوف تكون هناك دولة واحدة فعلياً. سيكون الأمر مثل 'تيلما ولويس'. إنك تضي على الطريق السريع وترى الحياة عظيمة. لكن هناك جرفاً".

عن نيويورك تايمز

حرية التعبير داخل الولايات المتحدة: معركة فلسطين!

بقلم: غلين غرينوالد

يضمن الدستور الأميركي الحق في حرية التعبير، ولكن أنصار إسرائيل يستثنون القضية الفلسطينية من هذا الحق.

في ٢٥ كانون الثاني، أصدر قاض اتحادي في الولايات المتحدة حكماً قضى بأن قانوناً أصدرته ولاية كانساس لمعاينة الأشخاص الذين يقاطعون إسرائيل هو قانون غير دستوري، لأنه ينتهك حرية التعبير.

وهذا الحكم القضائي هو انتصار مهم لحقوق حرية التعبير؛ لأن الحملة العالمية الجارية لتجريم الحركة الفلسطينية والدولية لمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل أخذت تتكثف بسرعة في العديد من الأوساط السياسية والأكاديمية في الولايات المتحدة. كما أن هذا الحكم يؤيد اعتبار هذه الحملة في الولايات المتحدة ضد مقاطعة إسرائيل انتهاكاً مباشراً لحقوق أساسية يضمنها الدستور الأميركي.

والقانون الذي أبطله القاضي الاتحادي، الذي كان كونجرس ولاية كانساس قد أقره، يفرض على جميع المتعاقدين مع الولاية - كشرط لازم - أن يقرأوا بأنهم لا يشاركون في أي مقاطعة ضد إسرائيل. وجاء قرار القاضي في إطار دعوى رفعتها قبل شهر أمام محكمته إيستر كونتز؛ وهي مدرسة في كانساس، كانت قد قررت مقاطعة المنتجات والسلع الإسرائيلية؛ إثر مشاهدتها لفيلم وثائقي حول اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين، وعندما عرضت عليها مدرسة

افتتحت حديثاً في الولاية وظيفته تدريس، قبلت الوظيفة؛ لكن إدارة المدرسة طلبت منها التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في مقاطعة إسرائيل. وردت إيستر بالقول إنها تشارك في الواقع في هذه المقاطعة، ولهذا لا يمكنها التوقيع على التعهد. عندئذٍ أُلغيت المدرسة عرض التعاقد معها.

وردت إيستر بان عرضت قضيتها هذه على الاتحاد الأميركي للحريات المدنية (منظمة أهلية كبرى تدافع عن الحريات المضونة في الدستور الأميركي)، الذي رفع بدوره قضية أمام محكمة اتحادية في كانساس على أساس أن رفض المدرسة منح الوظيفة إلى إيستر هو انتهاك لحقوقها بموجب التعديل الأول في الدستور الأميركي، الذي يضمن حرية التعبير. وأيدت المحكمة دعوى المنظمة الأهلية. وهذا حكم مهم؛ لأن المحكمة رفضت الحجة الخاطئة التي كثيراً ما تتكرر بشأن حرية التعبير، التي تقول إن التعديل الأول يقتصر فقط على حظر أن تعاقب الحكومة أو تسجن شخصاً؛ بسبب آرائه؛ لكنه لا يحظر تقديم أو حجب منافع (مثل عقد توظيف) كرد انتقائي على مثل هذه الآراء. وهذا يعني أن حكم المحكمة أيد الحق في المشاركة في حملات مقاطعة، واعتبر بالتالي أن اشتراط المدرسة عدم مقاطعة إسرائيل للموافقة على منح وظيفة هو اشتراط غير دستوري.

وأهمية هذا الحكم تتجاوز ولاية كانساس؛ إذ إن ولايات أميركية كثيرة أخرى سبق أن أقرت إجراءات قانونية ضد حملة مقاطعة إسرائيل؛ لكن الاتحاد الأميركي للحريات المدنية استنكر بقوة هذه الإجراءات؛ باعتبارها انتهاكاً خطراً للتعديل الأول في الدستور الأميركي.

أكدت الولايات المتحدة مجدداً الخطوط

الحمراء في سورية. التأكيد يثبت جدية سياستها في هذا البلد. لم يعد هناك مجال للتشكيك. تصدي قواتها وطيرانها لقوات شعبية تابعة للنظام في دمشق قبل أيام رسالة لا لبس فيها، إلى جميع المنخرطين في الصراع على بلاد الشام. رسالة إلى النظام وإلى حليفه الروسي والإيراني، وإلى تركيا أيضاً. عنوانها لا يحتاج إلى اجتهاد؛ لا يمكن تغيير قواعد الاشتباك، وممنوع التعرض لـ"قوات سورية الديموقراطية" التي تدعمها واشنطن شرق البلاد وشمالها. لم تكن العملية الأولى من نوعها. سبق أن ضربت قوات للحزب السوري وحزبها في العام ٢٠١٦ قوات للجيش السوري وكتبته خسائر فادحة. لكن واشنطن اعترفت يومذاك بأن الضربة كانت من "خطأ"، لكن الطائرات الأميركية أغارت، الربيع الماضي، على قوات موالية للنظام السوري حاولت الاقترب من قاعدة التنف. ثم أسقطت بعد نحو شهر طائرة للقوات النظامية عقاباً لها على قصف قوات كردية في محافظة الرقة. تمثل الضربة الأخيرة إصراراً أميركياً على حماية منطقة تشكل نحو أربعين في المئة من بلاد الشام. هذه "محضتها"، التي لا يمكن دمشق أن تقترب منها. ولا يمكن طهران، مهما توعدت بتحريم كل سورية، أن تتقدم إليها. ولا يمكن موسكو وهما أقلقتها سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب أن تتعرض لما تعتبره هذه الإدارة المصالح الاستراتيجية الأميركية. ولا تمكن اقترعة أن توجه عملية "غصن الزيتون"، مهما أعلت الصوت متوعدة بالتقدم إلى مواقع الكرد في منبج وغيرها من مناطق تحت سيطرة النظام، شرق الفرات.

روسيا دانت العملية الأميركية الأخيرة حل مشكلات المنطقة، «خصوصاً مع الدول الإقليمية»، ومع «بلدان ليست من المنطقة»، في إشارة إلى الولايات المتحدة. ورأى أن حسن تنفيذ الاتفاق النووي يفتح الطريق للبحث في ما تثيره إدارة ترامب وحكوماتها التي في شأن دوله في المنطقة وقضايا أخرى. يبقى أن يدرك الرئيس رجب طيب أردوغان الذي تستقبل بلاده هذا الأسبوع وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي هيرب مكامستر، فحوى الرسالة الأميركية - وهي أن يخفف من سقف تهديداته للكرد والنظر في أيهدا خصومته المتعددة مع واشنطن. فالجميع يعرف جيداً أن توغل قواته في سورية يظل رهن جلة من التفاهات الضرورية، أو رهن أكثر من ضوء أخضر. فهو إن لم يعر اهتماماً كبيراً اعتراضات إيران التي ربما كانت ترغب في مغالبة الكرد، لا يمكنه تجاهل موقف أميركا وروسيا. فالأخيرة أمهلهت ولا تزال تتله من أجل نشر قواته في منطقة أدلب وإنهاء وجود الفصائل المتشددة وعلى رأسها «جبهة النصرة»، وقد لا تسمح له بتوسيع حربه على الكرد.

مهمة المسؤولين الأميركيين في أنقرة يجب ألا تكون صعبة. هناك مصلحة مشتركة في التمدد. نجاح السياسة الأميركية في سورية تفيد منه تركيا أيضاً. لذلك، إن مواصلة قوات أردوغان حملتها على الكرد في مناطق شمالها، خصوصاً هذه المصلحة مستقبلاً. لا حكمة في دفع "قوات سورية الديموقراطية" و"حزب الاتحاد الديموقراطي" إلى تجديد الصلات بالنظام السوري. إن يتردد الحزب في تسليم مواقعها إلى قوات النظام وحليفه الإيراني الروسي إذا تعاطف الضغط العسكري على هذه "القوات"، ويعني ذلك ببساطة تعزيز هيمنة الجمهورية الإسلامية في بلاد الشام على حساب مصالح تركيا وفضائها الأمني. لذلك، من مصلحة واشنطن وأنقرة إيجاد تفاهم يقضي بوقف هذه الحملة على عفرين عند حدود معينة. ومن مسؤوليها تيلرسون ومكامستر طمأنة الحليف التركي التقليدي والعضو الأساسي في حلف شمال الأطلسي إلى حرص بلادهما على عدم السماح بهز وحدة الأراضي السورية، وعدم السماح للكرد بإعلان كيان مستقل يشكل قاعدة لحزب العمال الكردستاني. وإن كان لسياسة أميركا هدف رئيسي هو مواجهة تمدد إيران انطلاقاً من سورية، فإن تحقيق هذا الهدف يخدم المصالح الاستراتيجية لتركيا التي وجدت نفسها قبل سنتين مرغمة على الانجرار نحو موسكو وطهران بعيداً من علاقاتها التاريخية مع دول "الناتو"، وليس من مصلحتها اليوم إعادة تأهيل النظام وتحويل بلاد الشام قاعدة للثنائي الإيراني الروسي. هدفها كما هو هدف حلفائها التقليديين أزاحة الرئيس الأسد والحفاظ على مصالحهم في بلاد الشام فلا تسقط كلها بيد إيران وروسيا خصمها التاريخيين.

رسالة أميركية حازمة لروسيا، إيران، وتركيا

بقلم: جورج سمعان

وأضحاً منها ومن إيران.

لا يعني ذلك أن الكرملين لا يتمسك بقوة بالقاعدتين في "حميميم" وطرطوس بعدما سوق أنهما خط دفاع متقدم عن روسيا ودورها الدولي المتصاعد. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية قبل أيام أنها تعمل على تعزيز قواعد انتشار قواتها في سورية، بعد إسقاط إحدى طائراتها الحربية وبعد تعرض قاعدتها لهجمات صاروخية وهجمات بطائرات «درون». ولا تخفي موسكو معارضتها الخطة الإصلاحية التي تعمل عليها الدول الخمس (أميركا وفرنسا وبريطانيا والسعودية والإمارات)، لأنها تخشى أن ينتهي تقليص صلاحيات الرئيس وتغيير تركيبة الحكومة ومجلس النواب إلى إعادة النظر في الاتفاق الذي منحت بموجبه دمشق القاعدتين شرعية البقاء لخمسين سنة مثلاً لتجديد كل ٢٥ سنة. صحيح أنها «أهدت» مرغمة إلى المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا العمل مع «لجنة الدستور» على إعداد دستور بإشراف أممي، لكن الصحيح أيضاً أن لضمان سيرهيم النظام في الجولات المقبلة على تقديم التنازلات المطلوبة، ما دام أنه «حرف» البيان النهائي لمؤتمر الحوار، وقدمه وطهران كما يريدان رؤيته وليس على حقيقتها.

روسيا تدرج جيداً فحوى الرسالة الأميركية الأخيرة من دير الزور، تدرج قواعد «الحرب الباردة»، ومثلها أيضاً دمشق وطهران. صحيح أن إيران دانت الضربة الأميركية الأخيرة، وإن الرئيس حسن روحاني هاجم الوجود الأميركي في بلاد الشام، متهماً واشنطن بالسعي إلى تقسيم هذا البلد. لكن الصحيح أيضاً أنه واقعي وبرغماتي وأمام «العواصف» التي تهب عليه من الداخل والخارج، ومثلما دعا إلى سماع صوت شعبه الناقم، أبدى استعداداً للحوار من أجل حل مشكلات المنطقة، «خصوصاً مع الدول الإقليمية»، ومع «بلدان ليست من المنطقة»، في إشارة إلى الولايات المتحدة. ورأى أن حسن تنفيذ الاتفاق النووي يفتح الطريق للبحث في ما تثيره إدارة ترامب وحكوماتها التي في شأن دوله في المنطقة وقضايا أخرى. يبقى أن يدرك الرئيس رجب طيب أردوغان الذي تستقبل بلاده هذا الأسبوع وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي هيرب مكامستر، فحوى الرسالة الأميركية - وهي أن يخفف من سقف تهديداته للكرد والنظر في أيهدا خصومته المتعددة مع واشنطن. فالجميع يعرف جيداً أن توغل قواته في سورية يظل رهن جلة من التفاهات الضرورية، أو رهن أكثر من ضوء أخضر. فهو إن لم يعر اهتماماً كبيراً اعتراضات إيران التي ربما كانت ترغب في مغالبة الكرد، لا يمكنه تجاهل موقف أميركا وروسيا. فالأخيرة أمهلهت ولا تزال تتله من أجل نشر قواته في منطقة أدلب وإنهاء وجود الفصائل المتشددة وعلى رأسها «جبهة النصرة»، وقد لا تسمح له بتوسيع حربه على الكرد.

مهمة المسؤولين الأميركيين في أنقرة يجب ألا تكون صعبة. هناك مصلحة مشتركة في التمدد. نجاح السياسة الأميركية في سورية تفيد منه تركيا أيضاً. لذلك، إن مواصلة قوات أردوغان حملتها على الكرد في مناطق شمالها، خصوصاً هذه المصلحة مستقبلاً. لا حكمة في دفع "قوات سورية الديموقراطية" و"حزب الاتحاد الديموقراطي" إلى تجديد الصلات بالنظام السوري. إن يتردد الحزب في تسليم مواقعها إلى قوات النظام وحليفه الإيراني الروسي إذا تعاطف الضغط العسكري على هذه "القوات"، ويعني ذلك ببساطة تعزيز هيمنة الجمهورية الإسلامية في بلاد الشام على حساب مصالح تركيا وفضائها الأمني. لذلك، من مصلحة واشنطن وأنقرة إيجاد تفاهم يقضي بوقف هذه الحملة على عفرين عند حدود معينة. ومن مسؤوليها تيلرسون ومكامستر طمأنة الحليف التركي التقليدي والعضو الأساسي في حلف شمال الأطلسي إلى حرص بلادهما على عدم السماح بهز وحدة الأراضي السورية، وعدم السماح للكرد بإعلان كيان مستقل يشكل قاعدة لحزب العمال الكردستاني. وإن كان لسياسة أميركا هدف رئيسي هو مواجهة تمدد إيران انطلاقاً من سورية، فإن تحقيق هذا الهدف يخدم المصالح الاستراتيجية لتركيا التي وجدت نفسها قبل سنتين مرغمة على الانجرار نحو موسكو وطهران بعيداً من علاقاتها التاريخية مع دول "الناتو"، وليس من مصلحتها اليوم إعادة تأهيل النظام وتحويل بلاد الشام قاعدة للثنائي الإيراني الروسي. هدفها كما هو هدف حلفائها التقليديين أزاحة الرئيس الأسد والحفاظ على مصالحهم في بلاد الشام فلا تسقط كلها بيد إيران وروسيا خصمها التاريخيين.

عن "الحياة" اللندنية

* حقوقي وصحافي وكاتب أميركي.